Paradigm MENA

تقدير موقف/ 02 فبراير/ شباط/ 2025

سورية بعد سقوط الأسد: بين التنافس الدولي وإعادة رسم خارطة النفوذ

مقدمة

تغير المشهد السوري بشكل جذري بعد سقوط نظام بشار الأسد في 8 ديسمبر 2024. وبينما يمثل هذا الحدث نقطة تحول في تاريخ البلاد؛ فإن مستقبل سورية لم يُحسم بعد. فالبلاد تجد نفسها وسط معادلة معقدة من الفرص والتحديات، حيث تتنافس القوى الإقليمية والدولية على إعادة رسم خارطة النفوذ السياسي والاقتصادي.

عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض زادت المشهد تعقيداً، إذ تعيد واشنطن النظر في استراتيجياتها في الشرق الأوسط. وهنا يطرح السؤال الجوهري: هل ستفرض الإدارة الأمريكية ترتيبات سياسية جديدة لتعزيز مصالحها، أم ستواصل نهجها السابق بالتركيز على الصفقات الاقتصادية وتقليل التدخل العسكري المباشر؟ وكيف سينعكس ذلك على الملف السوري؟

إلا أن الولايات المتحدة ليست اللاعب الوحيد في هذه المعادلة، فالقوى الإقليمية مثل تركيا وإيران وروسيا ودول الخليج، إلى جانب الصين والاتحاد الأوروبي، تسعى جميعها إلى تحديد شكل سورية الجديدة وفقاً لمصالحها الاستراتيجية. في ظل هذا التشابك، تجد سورية نفسها أمام خيارات حاسمة: هل ستكون ساحة لتجاذبات القوى الكبرى، أم ستتمكن من فرض أجندتها واستغلال الفرص الاقتصادية لإعادة بناء نفسها؟ ولا سيما في ظل المعضلات الاقتصادية والأمنية وانهيار مؤسسات الدولة.

نهج ترامب في سورية: تحولات جديدة أم استمرارية؟

في ولايته الأولى، اتسم موقف ترامب تجاه سورية بالتذبذب، فقد قرر الانسحاب من بعض المناطق في الشمال، لكنه عاد وتراجع عن ذلك تحت ضغط داخلي وخارجي. الآن، مع عودته إلى البيت الأبيض بشخصية أكثر جرأة ونهج أكثر حدة تجاه خصومه، يبدو أنه يفضّل الابتعاد عن الدبلوماسية التقليدية والتركيز على إبرام صفقات اقتصادية وأمنية تخدم المصالح الأمريكية.

يرى ترامب في سقوط الأسد فرصة لتقليص النفوذ الإيراني في المنطقة، ومن المحتمل أن يعزز العقوبات الاقتصادية على طهران. ورغم أن علاقته مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين كانت تتسم بالبراغماتية في السابق، فإن الوجود الروسي في سورية قد يصبح نقطة توتر إذا رأت واشنطن أن موسكو تسعى لاستغلال الفراغ الأمريكي لتوسيع نفوذها في المنطقة.

ورغم ميله إلى تقليل التورط العسكري، فإن ترامب لا يتخلى عن استعراض القوة. من المتوقع أن يعتمد على ضربات جوية محدودة ضد الجماعات الإرهابية، مع تعزيز الدور الاستخباراتي الأمريكي لضمان النفوذ دون الحاجة إلى تدخل مباشر طويل الأمد. كما قد يلجأ إلى دعم مساعي دول الخليج بتمويل إعادة الإعمار مقابل التزامات أمنية أمريكية، مما يتيح له نفوذاً واسعاً دون تكبد تكاليف ميدانية مباشرة.

ورغم أن ترامب يبدو ميالاً إلى إبرام صفقات تجارية لترتيب شؤون العالم بما في ذلك الشرق الأوسط لتعزيز المصالح الاقتصادية الأمريكية، وهو ماقد يدفعه إلى نهج أكثر براغماتية مع الحكام الجدد في سورية وداعميهم الأساسيين (تركيا وقطر) إلا أنه قد يسعى في المقابل إلى إحياء صفقة القرن وهو ماظهر في تلميحاته إلى تهجير الفلسطينين من قطاع غزة برده على أسئلة الصحفيين حول إمكانية قبول مصر والأردن لاستقبال الفلسطينيين المهجرين من غزة "ستفعلان ذلك". كما أنه قد يدعم طموحات إسرائيل بالاحتفاظ بالمناطق الحدودية التي احتلتها من سورية بحجة حماية حدودها عشية سقوط النظام السوري. وقد سبق له أن صرح في آب 2024 وقبل نجاحه بالانتخابات أن "مساحة إسرائيل تبدو صغيرة على الخريطة، ولطالما فكّرت كيف يمكن توسيعها".

التنافس الإقليمي: كيف ستُعاد صياغة موازين القوى؟

تركيا، التي تراقب الوضع عن كثب، ترى في سقوط الأسد فرصة جديدة لتعزيز نفوذها في الشمال السوري. ربما تسعى إلى اتفاق جديد مع إدارة ترامب يضمن لها الاحتفاظ بسيطرتها على المناطق الحدودية، مع تقديم تعهدات بعدم توسيع العمليات العسكرية ضد الأكراد لتجنب إثارة غضب واشنطن. لكن التحدي الأكبر لأنقرة يكمن في إيجاد توازن بين علاقتها المتوترة مع الغرب وتحالفها المتنامي مع روسيا، خاصة أن موسكو لا تزال لاعباً في الملف السوري.

أما إيران، فقد خسرت الكثير من نفوذها العسكري في سورية، الذي قد تسعى لتعويضه عبر وكلائها المحليين وشبكاتها السرية. ومع عودة ترامب، تواجه طهران خطر تصعيد جديد، سواء عبر عقوبات اقتصادية صارمة أو دعم أمريكي مفتوح لإسرائيل في استهداف البنية الأمنية والاستخباراتية الإيرانية داخل سورية ولبنان وربما أبعد من ذلك.

إسرائيل، سعت إلى استغلال الاضطرابات التي أعقبت سقوط النظام عبر ضربات جوية دمرت من خلالها مقدرات الجيش السوري الاستراتيجية، كما أنها خرقت اتفاقية فض الاشتباك لعام 1974 وقامت بالتوغل بحدود 15 كم في محافظتي القنيطرة ودرعا.

وعلى الرغم من التطمينات التي نقلها الوسطاء الغربيون عن الإدارة الجديدة في سورية بأنها لن تكون مصدر تهديد لأي دولة وأنها تلتزم باتفاقية فض الاشتباك؛ إلا أن أصواتاً سياسية وأمنية في الداخل الإسرائيلي ترى أن سقوط نظام الأسد الذي أدى لصعود تحالف من الجماعات السنية بقيادة "هيئة تحرير الشام" قد يشكل تحدياً استراتيجياً، خاصةً مع تصاعد النفوذ التركي في المنطقة ليحل بديلاً عن النفوذ الإيراني المتراجع. هذا على الرغم أن أصوات أخرى ترى أن هذا التغيير قد يبدو مفيداً لإسرائيل من خلال إضعاف الوجود الإيراني على حدودها.

ولذلك ترى الحكومة الإسرائيلية أن الحكام الجدد ورغم وعودهم لا يمكن ضمانهم على المدى الطويل، لذلك قد تسعى إلى الضغط على إدارة ترامب لإقناعه بالإبقاء على مواقع استراتيجية تم احتلالها مؤخراً، وفي مقدمتها قمة جبل الشيخ، تحت السيطرة العسكرية الإسرائيلية. وقد كشفت يديعوت أحرنوت عن وجود خطة إسرائيلية تهدف إلى إنشاء "منطقة حيازة" للجيش الإسرائيلي على بعد 15 كم داخل سورية و"منطقة نفوذ" مع سيطرة استخباراتية على عمق 60 كم. وبالتالي قد يلعب الاحتلال الإسرائيلي دوراً رئيسياً في محاولات زعزعة الاستقرار في سورية من خلال تعزيز الشروخ الاجتماعية التي خلفها النزاع في سورية بين المكونات.

روسيا، من جهتها، لا تزال تحتفظ بوجود عسكري مهم في سورية، لكنها قد تضطر إلى إعادة ترتيب استراتيجيتها في ظل تغيّر مواقف واشنطن. موسكو قد تحاول تعزيز دورها كوسيط بين الأطراف السورية المختلفة لتقديم نفسها كضامن للاستقرار، لكنها لن تتخلى بسهولة عن قواعدها العسكرية ومصالحها الاقتصادية في البلاد. ويمكن أن تسعى إلى تضمينها في أي مفاوضات قادمة مع الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبي حول خطة السلام المحتملة في أوكرانيا.

دول الخليج، ترى في سقوط الأسد فرصة لتعزيز نفوذها الإقليمي عبر مشاريع إعادة الإعمار، لكنها لن تُقدم على ذلك دون مقابل سياسي. السعودية والإمارات وقطر قد تستثمر في سورية الجديدة، لكن ذلك سيكون مشروطاً بتحجيم النفوذ الإيراني وضمان وجود حكومة سورية تتوافق مع التوجهات الخليجية المتضاربة في بعض الملفات.

■ روسيا والصين: نفوذ قديم وسط متغيرات جديدة

لطالما كانت روسيا أحد الداعمين الرئيسيين لسورية، حيث تعود علاقتها بدمشق إلى أيام الاتحاد السوفيتي عندما دعمت موسكو النظام السوري سياسياً وعسكرياً. وخلال النزاع، عززت روسيا وجودها عبر تدخلها العسكري في 2015، حيث سعت لحماية قاعدتها البحرية في طرطوس وضمان نفوذها الإقليمي. ومع سقوط الأسد، تحاول موسكو التكيف مع الواقع الجديد من خلال إعادة تموضع استراتيجي، حيث تسعى إلى بناء علاقات مع الإدارة الجديدة في سورية عبر تركيا والإمارات، بما يساعد في ضمان استمرار وجودها في المياه الدافئة، وإفساح المجال أمام تعاون اقتصادي مستقبلي، لا سيما في قطاع الطاقة وإعادة الإعمار.

على الجانب الآخر، تبنت الصين نهجاً مختلفاً، حيث ركزت على النفوذ الاقتصادي بدلًا من التدخل العسكري. بكين، التي لطالما اعتمدت على "القوة الناعمة" في الشرق الأوسط، قد تقدم قروضاً ميسّرة وخططاً طويلة الأمد لتحويل سورية إلى جزء من مشروع "الحزام والطريق"، مما يمنحها نفوذاً استراتيجياً دون الحاجة إلى تدخل عسكري، مستغلةً تركة الدمار وثقل الملف الاقتصادي الذي تواجهه الحكومة الجديدة في سورية. الشركات الصينية بدأت بالفعل بإجراء دراسات لإنشاء مشاريع بنية تحتية ضخمة، مع تقديم قروض ميسّرة تضمن لبكين دوراً رئيسياً في عملية إعادة الإعمار.

الاتحاد الأوروبي: معضلة السياسة والاقتصاد

رغم غياب الحضور العسكري الأوروبي المباشر في سورية، إلا أن الاتحاد الأوروبي يظل لاعباً أساسياً في الملف السوري من خلال برامج الدعم الاقتصادي والمساعدات الإنسانية. الإشكالية التي تواجهها بروكسل اليوم تكمن في كيفية تقديم المساعدات دون التورط في تمويل حكومة قد لا تتماشى بالكامل مع معايير حقوق الإنسان الأوروبية. فضلاً عن أن اندفاع بعض الدول الأوروبية إلى إضعاف الدور الروسي في سورية قد لا يتوافق مع تواجهات بقية اللاعبين الدوليين والإقليميين. وبالتالي، سيكون النفوذ الأوروبي عرضةً للتنافس مع مانحين أكثر مرونة لاسيما دول الخليج.
في تصريح لأحد كبار الدبلوماسيين الأوروبيين لصحيفة الغارديان، قال: "لن نقدم شيكاً على بياض، أي دعم اقتصادي سيأتي مشروطاً بإصلاحات سياسية واضحة." هذا التوجه يجعل الاتحاد الأوروبي أكثر حرصاً في تعامله مع الإدارة السورية الجديدة، خاصة مع استمرار النفوذ التركي والخليجي المتزايد.

الدور التركي والقطري: التأثير عبر الاقتصاد والسياسة:

إذا كان هناك رابح واضح من التغيرات الأخيرة في سورية، فهو تركيا. منذ بداية الثورة السورية، لعبت أنقرة دور الوسيط، ثم اللاعب العسكري، والمستفيد الاقتصادي، مما جعلها اليوم القوة الأكثر نفوذاً في شمال سورية.
بعد سقوط الأسد، أصبح لتركيا القدرة على فرض أجندتها السياسية والعسكرية بالتنسيق مع الولايات المتحدة، مما يجعلها الوكيل الرئيسي لواشنطن في سورية الجديدة. ومن المرجح أن يكون هناك اتفاق ضمني بين أنقرة وواشنطن يسمح لتركيا بمواصلة سيطرتها على المناطق الحدودية، مع تقديم ضمانات لواشنطن بعدم التصعيد ضد الأكراد، مقابل اندماجهم في مشروع الدولة السورية الجديدة.
إضافة إلى ذلك، تركيا تسعى إلى تعزيز نفوذها الاقتصادي في سورية، حيث تعمل شركات تركية بالفعل على مشاريع إعادة الإعمار، مدعومة بتمويل قطري. كما قد تصبح سورية في مرحلة إعادة الإعمار سوقاً أساسياً لتصريف البضاعة التركية بما يدعم قطاع الصناعة التركي.
أما قطر، فمنذ بداية الثورة السورية، كانت داعماً رئيسياً للمعارضة، لكنها اليوم تتحول إلى ممول رئيسي للمشاريع التركية في سورية. الدوحة تعمل على تمويل مشاريع البنية التحتية والإسكان والطاقة في الشمال السوري، ضمن خطة تركية لتوسيع نفوذها الاقتصادي. من المتوقع أن تلعب الدوحة دوراً رئيسياً في توفير الدعم المالي المباشر، مقابل نفوذ سياسي كبير، وإضعاف النفوذ الإيراني والروسي في سورية.

الإمارات والسعودية: تنافس على النفوذ بأساليب مختلفة

على الرغم من أن الإمارات والسعودية شريكتان استراتيجيتان، إلا أن نهجيهما في سورية مختلفان تماماً.
الإمارات، ورغم فتورها في التعامل مع الحكام الجدد في دمشق، تعتمد على البراغماتية السياسية، حيث تسعى إلى بناء علاقات مع الجميع لضمان دورها في إعادة الإعمار. هذا النهج يجعلها أكثر انفتاحاً على التعامل مع روسيا، والصين، ومختلف الأطراف السورية لضمان استثماراتها في قطاع الطاقة والبنية التحتية. لذا، يمكن أن تعمل مع الحكومة السورية الجديدة إذا حصلت على ضمانات من نظام الحكم في سورية حول بعض القضايا السياسية والاجتماعية والأمنية، وأن إيران لن تستعيد نفوذها السابق، وأن المشاريع الاستثمارية لن تواجه مخاطر أمنية. وهذا يتفق مع التوجهات السعودية، لكن الاخيرة، تتبنى نهجاً أكثر صرامة لإحداث توازن مع القوى الإقليمية، حيث تركز على تحجيم النفوذ الإيراني في سورية الجديدة، وتسعى إلى دعم حكومة أكثر انسجاماً مع توجهاتها الإقليمية، وتستخدم نفوذها الاقتصادي والسياسي لتحقيق هذا الهدف، فهي منفتحة على التعاون في ملفات إعادة الإعمار، بشرط أن يكون هناك دور أكبر للرياض يحقق توازن مع الثقل الكبير لأنقرة في الملف السوري.

التحدي السياسي: من يقود سورية الجديدة؟

في ظل الفراغ السياسي بعد سقوط الأسد، بدأت الإدارة السورية الجديدة في التشكّل، مع صعود شخصيات سياسية وتقنية تحاول تحقيق توازن حساس بين الأطراف المتنافسة. بعد سقوط نظام بشار الأسد في ديسمبر 2024، تشكلت حكومة مؤقتة بقيادة محمد البشير، رئيس حكومة الإنقاذ السورية السابقة، لإدارة المرحلة الانتقالية، بهدف إرساء الاستقرار السياسي وإعادة هيكلة مؤسسات الدولة. يمثل البشير، وهو مهندس ذو خلفية سياسية إسلامية وبراغماتية، تحولًا عن الحكم الأمني التقليدي، وفي أول تصريح له بعد تكليفه، قال: "سورية بحاجة إلى حلول عملية، ولن نسمح بأن تتحول إلى ساحة صراع دائم. سنسعى لبناء شراكات دولية متوازنة تخدم مصلحة الشعب السوري." إلى جانبه، عُيّن أسعد الشيباني وزيراً للخارجية، وهو دبلوماسي تلقى تعليمه في تركيا. أما مرهف أبو قصرة، القائد العسكري السابق في هيئة تحرير الشام، فقد تولى وزارة الدفاع، في خطوة تعكس رغبة الحكومة في الحفاظ على توازن بين القوة العسكرية والإدارة المدنية. وبتعيين الشرع رئيساً للمرحلة الانتقالية من قبل الفصائل العسكرية وإعلان حل نفسها واندماجها في جيش موحد، وتكليفه بتشكيل مجلس تشريعي برئاسته، أصبح الشرع يمتلك شرعية وصلاحيات لإنفاذ قرارات لتسيير شؤون الدولة والبدء بالمرحلة الانتقالية. وقد حظي هذا التعيين بمباركة العديد من الدول الإقليمية في مقدمتها؛ الإمارات والسعودية ومصر وقطر وتركيا.وهذا سيمنحه الصفة الرسمية لإبرام الاتفاقات والصفقات وتمثيل سورية أمام المجتمع الدولي بصفته رئيساً للمرحلة الانتقالية.

إحدى أكبر التحديات التي تواجه هذه الحكومة هي إيجاد توازن في التعامل مع القوى الإقليمية والدولية. فمن جهة، هناك تركيا وقطر، اللتان كان لهما دوراً بارزاً في دعم المعارضة المسلحة، وتسعيان إلى ضمان أن يكون للحكومة الجديدة توجهات تتوافق مع مصالحهما. ومن جهة أخرى، هناك الولايات المتحدة ودول الخليج، خاصة السعودية والإمارات، التي ترغب في حكومة معتدلة لا تخضع بالكامل لنفوذ أنقرة والدوحة.

- **هل تتجه سورية نحو نموذج اقتصادي جديد؟**

مع تغير المشهد الدولي، تجد الحكومة السورية الجديدة نفسها أمام خيار استراتيجي: هل تعتمد على التحالفات العسكرية التقليدية، أم تسعى إلى تطوير اقتصادها عبر الشراكات والاستثمارات الدولية؟ من المرجح أن تركز دمشق على جذب الاستثمارات الصينية والخليجية لتطوير القطاعات الحيوية مثل الطاقة والزراعة والبنية التحتية، مع تقليل اعتمادها على الدعم العسكري الروسي.
تحوّل سورية إلى مركز اقتصادي إقليمي قد يكون مفتاح استقرارها، خاصة إذا استطاعت تحقيق توازن بين القوى الدولية دون الوقوع في فخ التبعية لأي طرف. وإذا تمكنت الحكومة السورية من خلق بيئة استثمارية مستقرة، سيؤدي ذلك إلى تنافس القوى الكبرى اقتصادياً بدلًا من خوض مواجهات عسكرية مباشرة.

- **هل تستطيع سورية استغلال الفرصة أم ستظل ساحة صراع؟**

الحكومة المؤقتة في سورية ليست مجرد إدارة مؤقتة، بل تمثل المرحلة الأولى من إعادة تشكيل النظام السياسي في البلاد. نجاحها سيعتمد على قدرتها في التوفيق بين المصالح المتضاربة للقوى الإقليمية والدولية، وإدارة الملفات الأمنية والاقتصادية بحكمة.
بينما تبقى تركيا وقطر الأكثر نفوذاً في المعادلة الحالية وتسعيان إلى كسب ثقة واشنطن للعب دور أكبر في الملف السوري، فإن دول الخليج لن تقف مكتوفة الأيدي، وستحاول التأثير على المشهد لضمان مصالحها. كما أن الدول العربية وتركيا قد تجد نفسها مضطرة للتعاون بوجه المحاولات الإيرانية والإسرائيلية لزعزعة الاستقرار في سورية. فرغم التناقض بين مصالح إسرائيل وإيران فإن الأخيرة إلى جانب روسيا تسعى إلى الحفاظ على موطئ قدم في سورية.
الأيام القادمة ستكون حاسمة في تحديد مسار سورية الجديدة، وما إذا كانت ستنجح في بناء نظام مستقر ومستقل، أم ستظل رهينة لصراعات القوى الكبرى.